



١٩٩٧

١١٥١٥ - ٦٢

اقتراح بقانون

في شأن الإجراءات التي تطبق على السفن المخالفة لقرارات

مجلس الأمن الدولي

المتبنى من السيد العضو / أحمد عبدالعزيز السعدون وفقا للمادة (١٠٩) من
اللائحة الداخلية لمجلس الأمة

وأصله

مشروع القانون في شأن الإجراءات التي تطبق على السفن المخالفة لقرارات
مجلس الأمن الدولي والسابق تقديمه الى المجلس بالمرسوم رقم (٢٣٢) لسنة
١٩٩٨ م .

وذلك بناء على ما انتهى اليه المجلس بجلسته المنعقدة ٢٧/٧/١٩٩٩ م .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مشروع

قانون رقم لسنة ١٩٩٨

**في شأن الاجراءات التي تطبق على السفن
المخالفة لقرارات مجلس الامن الدولي**

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،
وعلى قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة
١٩٦٠ والقوانين المعدلة له ،

وعلى قانون التجارة البحرية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ ،
وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٦ بالموافقة على اتفاقية الامم المتحدة لقانون
البحار ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٠ بشأن قانون تنظيم القضاء
والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم الصادر في ١٦ رمضان ١٣٨٧هـ الموافق ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧
في شأن تحديد عرض البحر الاقليمي لدولة الكويت ،
وعلى ميثاق الامم المتحدة ،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون تعنى المصطلحات الآتية المعانى الموضحة قرين كل
منها :

- ١ - السفينة : كل وسيلة نقل بحرية أيا كانت تسميتها .
- ٢ - البحر الاقليمي : ويحدد بمسافة اثني عشر ميلا تبدأ من خطوط القاعدة الخاصة بالبر الرئيسي والجزر الكويتية وذلك على الوجه المبين في المرسوم في شأن تحديد عرض البحر الاقليمي لدولة الكويت واتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار المشار اليهما .
- ٣ - قرارات مجلس الامن الدولي : تلك التي يصدرها المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .
- ٤ - الرعايا : الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون .
- ٥ - العصار البحري : وهو المنصوص عليه في المادة ٤٢ من ميثاق الامم المتحدة .
- ٦ - المقاطعة الاقتصادية : وهي المنصوص عليها في المادة ٤١ من ميثاق الامم المتحدة .

(٢)

مادة (٢)

تطبق أحكام هذا القانون على السفن التي تخالف قرارات مجلس الأمن الدولي والتي يتم حجزها من قبل السلطات المعنية المختصة في البحر الاقليمي لدولة الكويت أو يتم تحويل اتجاهها الى هذا البحر من قبل القوات البحرية تطبيقاً لقرارات مجلس الأمن.

مادة (٢)

إذا خالفت السفينة - أيا كانت جنسيتها أو جنسية مالكيها أو مستأجرها - قرارات مجلس الأمن الدولي توقع العقوبات المنصوص عليها في المواد التالية مع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة قانوناً عن أية جرائم أخرى .

مادة (٤)

إذا كانت السفينة المخالفة كويتية أو مملوكة لأحد رعايا دولة الكويت أو رعايا دولة أو دول مفروض عليها المقاطعة الاقتصادية أو الحصار البحري أو مستأجرة من قبله فتكون العقوبة هي مصادرة السفينة وشحناتها .

مادة (٥)

إذا كانت السفينة المخالفة مملوكة لأحد رعايا دولة أو دول أخرى خلاف الدول المنصوص عليها في المادة السابقة أو مستأجرة من قبله فتكون العقوبة غرامة تعادل ٢٠٪ من قيمة السفينة ومصادرة شحنة السفينة فإذا عادت السفينة وارتكبت مخالفة أخرى فتكون العقوبة مصادرة السفينة وشحناتها .

مادة (٦)

تقدم طلبات المصادرة وتوقيع الغرامة المنصوص عليها في هذا القانون بمعرفة النيابة العامة بناء على طلب وزارة الخارجية مشفوعة بكافة المستندات الى الدائرة الجزائية بمحكمة الاستئناف منعقدة في غرفة المشورة لتحكم فيها على وجه السرعة بعد سماع اقوال ربان السفينة ومن ترى لزوماً لسماع أقواله وتكون الاحكام الصادرة فيها نهائية .

مادة (٧)

إذا ربح مالك السفينة أو مستأجرها دفع الغرامة أو المصاريف التي تكبدتها دولة الكويت جاز لها توقيع الحجز التحفظي على السفينة وفقاً للإجراءات الواردة في قانون التجارة البحرية .

(٣)

مادة (٨)

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في
الوفاق

ش.ى

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مذكرة ايضاحية

لمشروع القانون فى شأن الاجراءات التى تطبق على السفن المخالفة لقرارات مجلس الامن الدولى

دأبت بعض السفن على انتهاك قرارات مجلس الامن الدولى الصادرة استنادا الى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ونظرا لعدم وجود قانون فى دولة الكويت يعالج هذا الموضوع فقد تم اعداد مشروع القانون المرافق فى شأن الاجراءات التى تطبق على السفن التى تنتهك اية قرارات يصدرها مجلس الامن وفقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة تتناول موضوع الحصار البحرى .

وقد بين المشروع فى مادته الاولى تعريفا لكل من المصطلحات المستخدمة فيه فقد عرفت السفينة بأنها كل وسيلة نقل بحرية ايا كانت تسميتها وذلك لتغطية كل حالات الانتهاك التى تتم عن طريق البحر ، كما عرفت البحر الاقليمى وفقا لاحكام المرسوم الصادر بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٧ فى شأن تحديد عرضه واستنادا الى اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار التى تمت الموافقة عليها بموجب القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٦ ، كما عرفت قرارات مجلس الامن بأنها القرارات الصادرة وفقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والمتعلقة بالحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وعرفت الرعايا بأنهم الاشخاص الطبيعيين والاعتباريون . وعرفت المقاطعة الاقتصادية والحصار البحرى بأنهما المنصوص عليهما فى المادتين ٤١ و ٤٢ من ميثاق الامم المتحدة .

وحدد المشروع فى مادته الثانية نطاق تطبيقه فنص على أن تطبق أحكامه على السفن التى تخالف قرارات مجلس الامن الدولى والتى تحجز فى البحر الاقليمى لدولة الكويت من قبل السلطات المعنية المختصة او يتم تحويل اتجاهها الى هذا البحر من قبل القوات البحرية تطبيقا لقرارات مجلس الامن .

ونصت المادة الثالثة على انه اذا خالفت السفينة - ايا كانت جنسيتها او جنسية مالكا او مستأجرها - قرارات مجلس الامن الدولى توقع العقوبات المنصوص عليها فى المواد التالية مع عدم الاخلال بالعقوبات المقررة قانونا عن اية جرائم اخرى .

ونصت المادة الرابعة من المشروع على انه اذا كانت السفينة المخالفة كويتية او مملوكة لأحد رعايا دولة الكويت او رعايا دولة او دول مفروض عليها المقاطعة الاقتصادية او الحصار البحرى او مستأجرة من قبله فتكون العقوبة هى مصادرة السفينة وشحناتها .

كما نصت المادة الخامسة على انه اذا كانت السفينة المخالفة مملوكة لأحد رعايا دولة او دول اخرى خلاف الدول المنصوص عليها فى المادة الرابعة او مستأجرة من قبله فتكون العقوبة غرامة تعادل ٢٠٪ من قيمة السفينة ومصادرة شحنة السفينة فاذا عادت السفينة وارتكبت مخالفة اخرى فتكون العقوبة هى مصادرة السفينة وشحناتها .

(٢)

وبينت المادة السادسة الاجراءات التي تتبع في تقديم طلبات المصادرة وتوقيع الغرامة المنصوص عليها في مشروع القانون واوضحت انها تتم بمعرفة النيابة العامة بناء على طلب وزارة الخارجية الى الدائرة الجزائية بمحكمة الاستئناف منعقدة في غرفة مشورة لتحكم فيها على وجه السرعة وتكون الاحكام الصادرة فيها نهائية .

ونصت المادة (٧) على انه اذا رفض مالك السفينة او مستأجرها دفع الغرامة او المصاريف التي تكبدتها دولة الكويت جاز لها توقيع الحجز التحفظي على السفينة وفقا للاجراءات الواردة في قانون التجارة البحرية .